أما إجمالاً فبأنا نتبدل مع بقاء الجسم بعينه كالشمعة المعينة نجعل تارة مدورًا له سطح واحد ولا
خط فيه وتارة مكعبًا له سطوح وفيها خطوط وللمكعب نجعل تارة مستطيله يزداد طوله وينتقص عرضه
وتارة بالعكس وأما تفصيلاً فبأن ثبوت السطح للجسم موقوف على أنه متناه ضرورة أن غير المتناهي لا يحيط
به سطح وثبوت التناهي يفتقر إلى البرهان يدل عليه كما سيجيء في بيان تناهي الأبعاد فلو كان السطح
من أجزاء الجسم لما كان كذلك وثبوت الخط للكرة موقوف على حركتها الوضعية المستديرة ليحدث نقطتان
لا تتحركان هما قطباها ويتبينها خط هو المحور وعلى محيطها منطقة هي أعظم الدوائر أو موقوف على قطعها
ليحدث سطح مستدير هو دائرة يحيط بها خط مستدير وما هو موقوف ثبوته للشيء على الغير لا يكون نفسه ولا جزأ منه
واحتجوا على كون المقادير موجودة بأنها ذوات أوضاع يشار إليها إشارة حسية بأنها هنا أو هناك ولا إشارة
إلى العدم عام حاصل الجواب أن عروض السطح للجسم التعليمي وعروض الخط للسطح وعروض النقطة للخط
إنما يكون باعتبار التناهي وهو عدم الامتداد إلى غير النهاية فحصل ما يعني نفاد ذلك الامتداد وانقطاعه وهذا
القدر لا يقتضي وجودها بل يجوز أن يكون الوصف مشروطًا بالعدم ومتصفًا به واجيب بأن
الذي يتغير ويتبدل مع بقاء الجسم هو وضع الجواهر الفردة بعضها مع بعض تفرق بعضها وقد
تفترق والكل هو الاجتماع والافتراق هيئات مخصوصة فإن أريد بثبوت المقادير هذا فلا نزاع وإن
أريد أعراض قائمة بالجسم غير أجزائه وهيئات ترتيبها ثم ولا دلالة لما ذكرتم عليه وإنما يتم لو ثبت الجزء
الذي لا يتجزى وما ذكر من أن نوعي السطح والخط على أمر خارج عن الجسم وعما يتوقف عليه الجسم يلزم
كونها عرضين خارجين إلى ما ذكرنا أو حقيقتها عندنا الجواهر الفردة لكن على وضع وترتيب مخصوص بأن
يترتب على الطول من غير عرض أو على الطول والعرض من غير عمق والمتوقف على الغير هو تلك الحالة والترتيب
المخصوص وما ذكر من كونها ذوات أوضاع فمعناه أن الإشارة إنما هي إلى نفس الجواهر الفردة المترتبة ترتيبًا مخصوصًا
والنهايات أعدام وانقطاعات يعني أنها ليست بعد تلك الجواهر جواهر آخر فوجد **المبحث الثالث**

في الزمان أصر المتكلمون على نفيه بوجوه الأول أنه لو وجد لكان بعض أجزائه متقدمًا على البعض للقطع
بأنه ليس أمرًا قار الذات مجتمع الأجزاء بحيث يكون الحادث الآن حادثًا يوم الطوفان بل لو وجد لم يكن إلا
أمرًا متقضيًا متصرمًا يحدث جزء منه بعد جزء لعدمه زمانيه ضرورة امتناع التأخر مع التقدم معًا
وإمكانه في سائر أقسام التقدم فيكون للزمان زمان وينقل الكلام إليه فيتسلسل وأجيب بأن تقدم
بعض أجزاء الزمان على البعض نظرًا إلى ذاته من غير أن يجتمعا في الوجود معلوم بالضرورة كتقدم الأمس
قبل اليوم نظرًا إلى مجرد مفهوميهما من غير احتياج إلى عارض فإن سمي مثله تقدمًا زمانيًا فلا إشكال وإن

مختص بالهيئات

اشترط كون كل من المتقدم والمتأخر في زمان فلا حصر لأقسام التقدم في الخمسة بل التقدم فيما بين أجزاء الزمان قسم
سادس يناسب أن يسمى التقدم بالذات الثاني أن الزمان إما ماض أو مستقبل أو حاضر ولا وجود
للأولين وهو ظ وكذا الثالث لأنه لو وجد فإما أن يكون منقسمًا وهو مح ضرورة امتناع اجتماع أجزاء
الزمان في الوجود أو غير منقسم وينقل الكلام إلى الجزء الثاني الذي يصير حاضرًا وهلم جرًا فيلزم تركب الزمان
من آنات متتالية وهو منطبق على الحركة المنطبقة على المسافة التي هي نفس الجسم أو منطبق عليه فيلزم
تركب الخط بل الجسم من أجزاء لا تتجزى وهو باطل إلزامًا واستدلالاً بأدلة النفاة فإن قيل لو
صح هذا الدليل لزم أن لا يكون الحركة موجودة لجريانه فيها إذ لا وجود للماضي منها والمستقبل ووجود الحاضر
لعدم انقسامه يستلزم الجزء الذي لا يتجزى مع أن وجودها معلوم بالضرورة قلنا هذا النقض إنما يلزم إلزامًا
لأن المتكلمين يلتزمون وجود الجزء الذي لا يتجزى ولا استدلالاً لأن الموجود من الحركة هو الحصول في الوسط
على استمراره من أول المسافة إلى آخرها وهو ليس بمنقسم إلى الماضي والمستقبل والحاضر لبساطة التوسط المذكور
بخلاف الزمان فإنه كم متصل لذاته وليس حاصلاً من المبدأ إلى المنتهى للقطع بأن الحادث يوم الطوفان ليس
حادثًا الآن وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في بحث الحركة وأجيب عن أصل الاستدلال بأنا لا نسلم أنه لا
وجود للماضي ولا للمستقبل من الزمان كيف ولا معنى للماضي إلا ما فات بعد الكون ولا للمستقبل إلا ما هو بصدد
الكون بل غايته أنه لا وجود لهما في الحال فإن قيل الماضي لا وجود له في الحال ولا في المستقبل وهو ظ
ولا في الماضي لأنه إما أن يكون منقسمًا فيلزم اجتماع أجزاء الزمان أو غير منقسم فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وكذا
الكلام في المستقبل أجيب بأن الموجود في أحد الأزمنة أخص من مطلق الموجود وكذب الأخص لا يستلزم
كذب الأعم فإن قيل الموجود عام منحصر أقسامه فيما يكون موجودًا في الماضي أو في المستقبل أو في الحال والعام
إذا انحصر في أقسام معدودة وكل منها معدوم كان معدومًا ضرورة أنه لا يوجد إلا في ضمن أحدها أجيب
بمنع انحصار الموجود في الأقسام الثلاثة لجواز أن يكون من الموجودات ما لا يتعلق وجوده بالزمان
فيوجد ولا يوجد فإنه موجود في شيء من الأزمنة كالزمان نفسه والحركة وإنما لا يكون الزمان في زمان فلهذا
قال ابن سينا إن عدم تناهي الحركات الماضية لا يوجب التسلسل لأنها ليست أمورًا موجودة متصفة بالكلية لأنها
إذ لو كانت موجودة فوجودها إما في الماضي أو في الحال وإما في المستقبل والكل محال نعم يتم انحصار الزمان
في الماضي والمستقبل والحال بل في الأولين لأن الحال ليس قسمًا برأسه بل هو مشترك كالحد بين الماضي والمستقبل
ويجوز أن لا يكون كل منهما موجودًا في الحال وإن لم يوجد في شيء من الأزمنة لا إذ لا امتناع ذلك من في هل
فإن قيل الموجود في الجملة إما منقسم فيجتمع أجزاء الزمان أو غير منقسم فيلزم الجزء قلنا منقسم

Copyright © King Saud University